

## الحل النموذجي في مقياس نظرية المحاسبة

السؤال الأول: من بين أهم الوسائل المادية والدفاتر التي ظهرت في مرحلة تكوين الجانب الفني للمحاسبة نجد:

المرحلة	الوسائل المادية والدفاتر
مرحلة الاقتصاد الأشوري	استعمال الواح الفخار في الإثبات المحاسبي
مرحلة الفراعنة	- ظهور وثيقة جيرو - صناعة أوراق البردي
الآغريق والرومان	- إثبات ديون الحرفيين والتجار بشكل عرضي على الواح شمعية - استعمال سجلات محاسبية لتسجيل الديون والالتزامات
المحاسبة في إيطاليا ( فلورنسا)	- ظهور الحسابات الشخصية ( المدينين والدائنين) - ظهور سجلات محاسبية مثل حساب البضائع وحساب المصروفات
البندقية	- كتاب لوكا باسيولي - ظهور مبدأ القيد المزدوج مكتوبا ومنظما - ظهور مصطلح منه وله
المحاسبة في عصر الراس مالية التجارية	- استخدام النقود كمقياس للقيمة - المطالبة بإعداد ميزانية بكمية دورية - مسك دفاتر محاسبية تعتمد على الجرد المادي للمخزونات.

السؤال الثاني: أهم الانتقادات الموجهة للحفاظ في المحاسبة مع الشرح

الانتقادات	الشرح و التفسير
عدم إثبات	يقصد بذلك أنه إذا تم تخفيض قيمة أصل معين فإن ذلك سوف يؤدي إلى المغالاة في الدخل عندما يستخدم هذا الأصل أو يتم التنازل عليه، ويوضح كل من Paton و Littleton في كتابهما الصادر سنة 1973 تحت عنوان مقدمة في المعايير المحاسبية، أن المبلغ الذي يخفض به الدخل في سنة معينة من خلال تطبيق الكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، مقارنة مع استخدام الكلفة هو في الحقيقة يضاف إلى الدخل في الفترة اللاحقة.
التقلب	إن المدى الذي يأخذه التحفظ في القوائم المالية أمر يتوقف على سياسة الوحدة المحاسبية و القائمين بالقياس على مستواها، إذ قد يكون كبيرا أو صغيرا بحيث يمكن أن تسجل الخسائر المتوقعة أو لا تسجل لأن الخسائر المتوقعة يجب أن تعدل باستمرار فمثلا الدعوة القضائية التي يرفعها أحد العمال أو الزبائن على الوحدة المحاسبية قد تلغى أو يخفض احتمال خسارتها عند المحللين المتفائلين، و العكس عند المحللين المتشائمين. وهذا الذي يلخص عدم الثبات والتقلب من حالة التحفظ إلى حالة عدم التحفظ أو التحفظ النسبي غير المبالغ فيه .
الإخفاء أو الحجب	هذا المبادئ يقوي كفة الإدارة على كفة المستعملين و خاصة المستثمرين، إذ بالرغم من أن الطرق المحاسبية متحفظة بطبيعتها إلا أنه من الصعب تحديد مقدار التخفيض الإرادي المقصود في قيم الأصول.
تناقض المبادئ	أي أنه متى تتضارب و تتعارض المبادئ المحاسبية الأخرى مع هذا المبدأ فإن هذا الأخير هو

الذي يهيمن.	
أشار FASB إلى أن التحفظ يؤدي إلى التضارب مع خواص نوعية مهمة مثل الحيادية و التمثيل الصادق و القابلية للمقارنة، وهو ما سيؤدي إلى التحيز في القوائم المالية بسبب التقويم غير الحقيقي لمختلف عناصرها .	التحيز

### السؤال الثالث: أهم محددات طريقة التكلفة التاريخية وطريقة القيمة العادلة

محددات طريقة القيمة العادلة	محددات طريقة التكلفة التاريخية
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم حيادية ودقة القياس المحاسبي وفق هذا المنهج بسبب التحيز و اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية ن لاعتماده جزئيا على أساليب قياس تحكيمية ؛</li> <li>■ يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، بذل جهود غير عادية و تكبد مصاريف إضافية ، تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة المحققة ؛</li> <li>■ يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات الوحدة المحاسبية ، عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة و منظمة، أو لا تتوفر معلومات كافية عن خصائصها الفنية ، مما يعيق إجراء المقارنات بينها و بين موجودات شبيهة يتم القياس عليها في احتساب أو تقدير قيمتها العادلة ؛</li> <li>■ يتطلب إعداد و عرض البيانات المالية وفق منهج القيمة العادلة، فترة اطول من الوقت قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات في الوقت المناسب ، فتفقد هذه البيانات خاصية التوقيت الملائم ؛</li> <li>■ يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى نتائج تختلف حسب مخرجات قياس كل منها ، مما يفقد البيانات المالية مصداقيتها و موضوعيتها وقابليتها للمقارنة ؛</li> <li>■ تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم ، ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة ، يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثبات و استقرارا بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية ، و عوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة ؛</li> <li>■ قد يفتح استخدام منهج القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية مجالاً أكبر للتلاعب في نتائج الأعمال و تغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات و مصالح الإدارة ن كما أن الاعتراف بالمكاسب و الخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادلية فعلية بين الوحدة المحاسبية و أطراف خارجية عنها ، قد يفتح باباً آخر للتلاعب في الإيرادات .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تجاهلها للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد؛</li> <li>■ استبعادها للكثير من ممتلكات الوحدة المحاسبية خاصة المعنوية منها؛</li> <li>■ التزامها التام بمبدأ تحقق الإيرادات من أجل الاعتراف بها؛</li> <li>■ افتقارها للعديد من الموارد التي قد يترتب عليها تدفقات اقتصادية مستقبلية مثل قوائم العملاء والموارد البشرية ؛</li> <li>■ عدم دقتها في قياس نتائج الأعمال بسبب مقابلة إيرادات جارية مع نفقات تاريخية .</li> </ul>

--	--